

الثاني فجاء الحديث فيه عن التهميش الاجتماعي والاقتصادي، بما فيه الموجه للأفراد وذلك فيما يخص نيل الحقوق وتقلد المناصب، أو الموجه للمناطق فيما يخص المشاريع وبرامج التنمية. كلمات مفتاحية: التنمية الاجتماعية، المواطنة، التهميش الاجتماعي، الطائفية.

Abstract

The purpose of the study which deals with the social development and also is considered as one the most important pillars that support the idea of citizenship however .this one is taken as an initial goal that people are seeking to live in. Because every single one has got his own exceptional position for his citizenship. so, the decision makers acquire all the behaviours that help for a global call to this option. in contrast the sectarian spreads some sort of multi-confessional within the society. Moreover . it can easily influence on the idea of citizenship. But what this study is seeking for? Is how sectarian can socially effect on the idea of citizenship .where instead of balanced development which spread out the social and economic marginalization .however .and according to this basis, we select that this study will be presented into two essential sections. the first one will contain the social development and its way of supporting the idea of citizenship. and the second talks about the social and economic marginalization, including all the external members aiming to obtain their rights and getting more chance to work, or the others that deal with projects and the development programmes.

التنمية الاجتماعية بين فكرة المواطنة ومسألة الطائفية

أ/ رانبي عبد القادر

باحث وأستاذ متعاقد بجامعة الجلفة

أ/ سعدي سعيد

باحث وأستاذ متعاقد بجامعة الجلفة

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة في نظرتها للتنمية الاجتماعية من اعتبارها أحد الركائز الداعمة لفكرة المواطنة، وذلك من منطلق أن المواطنة تعد هدفا منشودا تسعى الشعوب للعيش في كنفها، لأن الفرد يحض بمكانة متميزة في ظل دولة المواطنة، كما يتغنى صناع القرار بأن سلوكياتهم تصب في ذلك لما رأوه من دعوة عالمية لهذا الخيار، وفي المقابل تضيي الطائفية نوعا من التباين والتعدد المذهبي داخل المجتمع، ويؤثر ذلك على فكرة المواطنة حتما، لكن ما تسعى هاته الدراسة لإيضاحه هو كيف تؤثر الطائفية على فكرة المواطنة اجتماعيا، حيث بدل قيام تنمية متوازنة تحفظ للمواطن كرامته يشيع التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وعلى هذا الأساس أثرنا أن تُقدم الدراسة وفق محورين رئيسيين يتناول الأول التنمية الاجتماعية وكيف تدعم فكرة المواطنة، أما

ومراكز صنع القرار، من هذا المنطلق كيف هي التنمية الاجتماعية في ظل شيوع فكرة المواطنة؟ وكيف تصبح إذا ما ساد الفكر الطائفي في المجتمع؟

المحور الاول: التنمية الاجتماعية ودعم

فكرة المواطنة

أولاً: مفهوم التنمية الاجتماعية
التنمية الاجتماعية هي أحد أهم ركائز المواطنة وتمثل الاهتمام بالمواطن اجتماعياً لأنه يعد الجانب الأقرب إلى المواطن فهو يتلمسه باستمرار من خلال حاجاته اليومية، لذا وجب فهم معنى التنمية الاجتماعية وكيف يجب أن تكون في ظل فكرة المواطنة، فيعرف الرأسماليون التنمية الاجتماعية "بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية"، (1) أما النظرة الاشتراكية فتعتبر التنمية الاجتماعية ليست مجرد برامج الرعاية الاجتماعية وإنما هي عملية تغيير اجتماعي موجه تهدف إلى إحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة، وهذا يكون عن طريق ثورة تقضي على البناء الاجتماعي القديم وإقامة مجتمع يحظى فيه كل فرد بحد أدنى من مستوى المعيشة ولا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن. (2)

والنهوض بالمواطن اجتماعياً يعني أن تكون فيه عملية تنشأ بواسطتها علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم وزيادة الشعور بالمسؤولية

Keywords : social development – citizenship – sectarian – social marginalization

مقدمة:

تعرض عملية التنمية في العديد من البلدان العربية عدة معوقات تحول دون القيام بهذه التجديدات وتحرم المواطن من تحقيق الحاجيات الاجتماعية الأساسية والعيش في كنف الرفاهية والحياة الكريمة، والتي ترتبط باعتقاد الكثير في البلاد العربية بضالة مقومات التقدم المنقولة من البلدان المتقدمة "المعرفة العلمية، رأس المال..." وإغفال طبيعة البناء الاجتماعي وتجاهل الخصوصيات التاريخية والحضارية في البلاد العربية، ما حال دون الوصول إلى فكرة المواطنة الصالحة، والتي يكون فيها الإنسان محور عملية التنمية من خلال المشاركة في صنع القرار والمساعدة على تجسيده، لأنه مقتنع بأن الفائدة تعود عليه بالدرجة الأولى، وتبقى دائماً النظرة الضيقة وسيطرة المصلحة الجزئية على فكرة المصلحة التي يخلقها الفكر الطائفي عائقاً أمام قيام تنمية حقيقية، ويسود بذلك التهميش الاقتصادي والاجتماعي ليطال أغلب أفراد المجتمع الذين لم تستطع الطائفة أن تضع لهم دائرة مصالح قوية، ويكون بذلك الفرد مهمشاً في وطنه ولا يحظى بفرص متساوية مع من ابتسمت لهم الحياة من خلال سيطرة ذويهم على منابع الثروة

يعود المعنى اللغوي للفظ المواطنة في اشتقاقه إلى لفظ "الوطن"، وهو المكان الذي ينسب إليه الشخص، وتستعمل كلمة المواطنة في اللغة العربية كترجمة للكلمة الفرنسية "citoyenneté" المشتقة من كلمة "مدينة" وهي "cité" وفي اللغة الانجليزية من الكلمة الانجليزية "citizenship" المشتقة من كلمة "المواطن" وهي "Citizen" وهي تركز على الفرد وهو وحدة الحيوية الاقتصادية، أما اصطلاحيا فقد جاء تعريف المواطنة في قاموس علم الاجتماع "بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي -دولة- ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول - المواطن- الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحرك هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة"، (8) وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها "علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"، (9) وهي تعني بذلك الحقوق والواجبات المتبادلة بين الفرد والدولة في إطار ما يحدده القانون، وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة citizenship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم"، أي هي الرابطة التي يصبح بموجبها الفرد يتمتع بالانتساب إلى بلد معين ولم يغفل التعريف هنا

وإدراك احتياجات الآخرين وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، (3) وتعتبر التنمية الاجتماعية تغيرا في المواقف نحو المواقف المرغوب فيها، كما تعني استخدام الطاقة البشرية لإعطاء التغيير اتجاها منطقيا من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، وهي بذلك مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية بما تتطلبه من عناصر تحمل معنى التماسك الاجتماعي بين أفراد يعيشون معا في علاقات اجتماعية مستقرة ويتقاسمون ظروفًا معيشية واحدة ويسعون من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يرى ويبستر webster في التنمية الاجتماعية معالجة الفقر (4) ويرى آخرون أنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات المادية والبشرية في وسط اجتماعي معين قصد تحقيق مستويات معيشية مرتفعة، (5) في حين يرى البعض أن مفهوم التنمية الاجتماعية يرتبط بالتكيف والتوافق الاجتماعي وتنمية القدرات وإشباع الحاجات والتغيير الموجه (6) أما إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986 فقد عرف التنمية الاجتماعية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية". (7)

ثانيا: رؤى حول المواطنة

بفضلها ماهيته كإنسان سياسي، (12) وهناك من يرى أن المواطنة فعل يقوم فوق ذلك على التفاعل مثلما في ذلك مثل المدافعة والمسامحة والمقاومة والمناقشة والمجالسة... أما المواطنة فهي صفة كقولنا التربية الوطنية أو الروح الوطنية، (13) ومن هنا نجد أن التعريفات التي تناولت المواطنة تتفق على أنها العلاقة بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها إلا أنها تتفاوت أحيانا في تفسير طبيعة هذه العلاقة إذ يذهب كل طرف في التأكيد على جانب من جوانب هذه العلاقة وفق تصورات وتطلعات كل طرف، ويبقى الجدل القائم يكمن في ما مدى إن حملت هذه اللفظة المعنى الغربي المراد منها عند دخولها للعرب؟ أم أنها لم توفي ذلك؟

ويأتي على رأس من يرون أن الترجمة العربية تثير إشكاليات هيثم مناع، الذي يشير إلى أن الدخول السهل لكلمة المواطنة في اللغة العربية قلما جعل كلمة المواطنة تستعمل في الوعي أو اللاوعي الجماعي بالمعنى العميق لها وغالبا ما انحصر معناها في ذهن القائل والسامع بأبناء الوطن، (14) وهذا ما غيب عن الواقع وأبعد عن الذهن ضرورة الحديث عن مفهوم المواطنة وأهميته في بناء وعي حضاري إنساني جديد يسهم في تجاوز المجتمع العضوي إلى المجتمع المدني والحق المطلق إلى حقوق الإنسان، وعلى العكس من هذا يرى علي خليفة الكواري بأن الترجمة العربية لمصطلح - citizenship - يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة ويرى أن أغلبية الباحثين والمفكرين العرب يعبرون بأحسن تعبير عن مضمون -

الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي حيث يعد الأفراد الذين ينتمون إليها مواطنون وتكون مواظتهم على مستوى هذا الإقليم، وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كذلك المواطنة **citizenship** " بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا". (10)

ويبدو أنه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة، وهذا ما يغيب في الدول غير الديمقراطية، التي لم تتجسد فيها المواطنة من خلال القيم التي تحملها، ولا يمكن أن تكون هناك مواطنة إلا إذا كانت هناك مجموعة من السمات تظهر في المجتمع، وتطرح دراسة حديثة حول مقومات المواطنة رؤية تتلخص في مجموعة من القيم يجب أن تسود في المجتمع كي تكون هناك مواطنة وهي كما يلي: (11)

- المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

- من أجل تجسيد المواطنة في الواقع على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع على قدم المساواة.

وبما أن المواطنة تشير إلى ارتباط وعي الإنسان بوجوده داخل وطنه فإننا نجد في بعض الكتابات العربية - خاصة عند مفكري الشرق العربي - استخدمت كلمة المواطنة والتي تعني الوضعية القانونية التي يتخذ الفرد

التنمية الاجتماعية بين فكرة المواطنة ومسألة الطائفية

والخطة بوجه عام هي وثيقة تحدد أهداف يرجى تحقيقها كما أنها غالباً ما تحدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف.

- الشعبية: تكمن في أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساساً من الاختيار الشعبي لها، فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال مجموع الشعب وعن طريق المساهمة الشعبية عن إيمان مصدره اقتناع تام بأهداف التنمية الاجتماعية، وهذا يعني أن السكان أنفسهم ينبغي أن يكون لهم رأي في كل ما يتعلق بالتنمية.

- السياسات ذات الأهداف: يتضمن مصطلح السياسات تلك العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني والتي تهتم بالصالح العام من ناحية ومصالح الجماعات من ناحية ثانية، أما الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها تلك السياسات فهي تحدد بناءً على متطلبات المجتمع وقيمه العليا.

- الديمقراطية: تتضمن تكافؤ الفرص أمام مواطني الدولة للمشاركة بحرية في القرارات السياسية الدقيقة التي تؤثر على خط سير حياتهم الفردية، وبهذا تكون الديمقراطية كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية تمثل أسلوباً لاختيار أهداف التنمية من ناحية وأسلوباً للعمل على إنجازها من ناحية ثانية وذلك في إطار منظم لا يعيق مسيرة التنمية في المجتمع.

- الإيديولوجية أو العقيدة: ترمز كلمة الإيديولوجية لأي تركيبة متكاملة من الأفكار والمعتقدات والقيم التي من الممكن أن تحث

citizenship- مثل كتاب خالد محمد خالد "مواطنون لا رعايا" وكتاب فهد هويدي "مواطنون لا ذميون" فهي قد نجحت بإيصال المعنى. (15)

ثالثاً: علاقة التنمية الاجتماعية بالمواطنة

تسعى المواطنة إلى تمكين الفرد في دولته ثقافياً وسياسياً واجتماعياً، وذلك بأن يصبح المواطن محور العملية كلها، ولا يمكن القول بأن النهوض بالمواطن ثقافياً وسياسياً يعني اكتمال أركان المواطنة، فالجانب الاجتماعي في حياة المواطن له أهمية بالغة يسعى المنادون بفكرة المواطنة إلى تأكيده، وتمكين المواطن اجتماعياً يكون من خلال مجموعة من المميزات تأتي من جراء تطبيقات التنمية الاجتماعية وهذه المميزات هي: (16)

- الشمولية: وتعني النظرة الكلية المتكاملة لقضايا المجتمع بأشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية في ثباتها وحركتها، فالتنمية عملية موحدة تشمل عدة جوانب في آن واحد، فتحليل التنمية بالشمول يذلل عقبة التقطيع إلى اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ذلك أن الحادث الاجتماعي هو تركيب من أبعاد هي في آن واحد نوعية ومتنوعة التسلسل.

- التخطيط: يمثل التخطيط أحد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية وهو أساساً جهد القيادة التي تمثلها الدولة ويستند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب ثاني،

المساهمة الفعالة للمواطن في جميع المجالات، غير أن هذا المفهوم يهيم عليه البعد النظري والمعنوي لأنه على المستوى العملي كثيرا ما تظهر النزعة السلبية تجاه الوطن، (18) والتي قد تكون نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية حيث تكون هذه العوامل سببا في عدم التكامل الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى العنف، وبالتالي تظهر العلاقة الوثيقة بين التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وأحداث العنف، (19) ومن ثم يكون لزاما التركيز على التهميش الذي يظهر بين جماعتي الأغلبية والأقلية، التي قد يكون العنصر الديني أحد محددات هذا التصنيف، فتعاني الكثير من الجماعات تهميشا اقتصاديا نتيجة اعتناقها لدين معين أو مذهب غير الذي عليه جماعة الأغلبية أو الجماعة التي بيدها مقاليد الثروة فتعتمد إلى تهميش الجماعات والطوائف الأخرى.

المحور الثاني: التهميش الاجتماعي والاقتصادي

أولا: مفهوم التهميش

تعني كلمة تهميش الترك أو التقليل من قيمة الشيء فقد اكتسبت دلالات متنوعة إذ تعني هيمنة الدولة واستبعاد الرعية عن طريق الاستحواذ عن ممتلكاتها مادية كانت كالأرض والبدن وسائر المنتجات وغير ذلك، وإما معنوية كالرأي والفكر ونحو ذلك فهي تقلل بذلك من قيمة الرعية أو تشير إلى إقرار نفوذ مجموعة من المستحوزين وإقصاء الآخرين، (20) أو تدل على العمل على حضور

الناس على الحركة وتقدم مبررا لحركاتهم في نفس الوقت، والأيدولوجية تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية في المجتمع وهي عادة ما تستند من خلال المنظور التاريخي والذي يعنى بتاريخ الأمة بمختلف أبعاده الإنسانية ويعزز هذا الإطار الاختيار الديمقراطي لتلك الأهداف.

فمصطلح التنمية الاجتماعية يتضمن تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها وضع استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالقيم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكثر فاعلية وإيجابية بعيدا عن النزعات الفردية لدى الأفراد في المجتمع وذلك من خلال: (17)

- خلق الطبيعة المناسبة للعمل الجمعي ودعم روح التضامن والتعاون.

- العمل على زيادة إسهام الأفراد في المجتمع.

- العمل على تجديد فكر القيادات التقليدية وكذلك مؤسسات المجتمع.

- اكتشاف وتدريب قادة جدد والمساعدة في تكوين مؤسسات أو منظمات جديدة لدعم المشاركة الجمعية.

كثيرا ما يقصد بمفهوم الوطن المكان الذي هو مسقط رأس الإنسان، أما مفهوم المواطنة فهو يضيف إلى ذلك الانتماء الشعور بالتعلق النفسي بالوطن وبمختلف مكوناته التاريخية والثقافية والاجتماعية إضافة إلى

فيحرم أبناء طائفة ما من الحصول على الحقوق والامتيازات الفردية كالشغل وفرص العمل وتقلد المناصب السياسية، (23)1 وهنا تجدر الإشارة إلى اتجاهين* في الأدبيات السياسية لتأثير التحول الديمقراطي على حل مشكلة الأقليات: فالأول يشير إلى أن التحول الديمقراطي يساهم في حل مشكلات الأقليات التي تنشأ أو تتضخم في ظل مشاعر الغبن والحرمان النسبي الذي ينتاب أبناء الأقليات، في حين يؤكد الاتجاه الثاني أن الآليات الديمقراطية نفسها قد تساعد على تطور مشاعر الحرمان النسبي، ففي ظل القاعدة الديمقراطية الشائعة "صوت واحد لكل مواطن" يتعذر على أي أقلية أن تصل إلى مقاعد الحكم إذا كانت محدودة العدد، (24)2 ويتعذر بذلك على أي طائفة مستضعفة أن يتقلد أفرادها مناصب محترمة مثلما يحدث مع

نمط معين من الفكر أو التراث أو الإبداع أو التقاليد وتغيب وترك أنماط أخرى وغيرها من الدلالات، وهذه الدلالات التي يوحي بها مصطلح التهميش تتضاد مع مفهوم التنمية مما يجعل هذين المصطلحين "التهميش ≠ التنمية" على طرفي نقيض إذ أينما ساد التهميش كانت التنمية غائبة وكلما أنتهج أسلوب التنمية تبذرت آثار التهميش، (21) وقد يطال التهميش منطقة من المناطق كما قد يطال الأفراد بعينهم من حيث حصولهم على الحقوق والامتيازات.

ثانياً: التهميش في فرص الحصول على الحقوق والامتيازات

يظل موقع الفرد المنتهي إلى طائفة تعاني الاستبعاد موقع التابع الذي يعيش نوع من القهر النفسي والرضوخ والتبعية نتيجة الترتيب الاجتماعي المفروض ذي الطبيعة الهرمية المتشكلة من الأقوى إلى الأضعف، وهذا ما يعكس الوضع الاجتماعي المزري الذي تعيشه أبناء الطوائف المستضعفة والتي كثيراً ما يحولها انتماءها الديني إلى أقليات غير مرحب بها داخل البلد، وهذا الترتيب الاجتماعي المبني على مفردات القوة والضعف بين أبناء الأقلية والأغلبية يؤسس على طبيعة المنازل الاجتماعية وينتج عنه أمران: (22)

- تلازم الأقليات ثقافياً نتيجة الفاعل اللامتكافئ مع الأغلبية.

- تدرج الأقليات مدرج التخصص في بعض فروع الإنتاج والصناعة والمشاركة في قطاعات التنمية بدلا من الشمول والتكامل.

1 * "مثلما في الشأن البحريني حيث يتعامل مع الشيعة كأقلية وإن كانوا ليسوا كذلك بالمعيار العددي وإنما بالتمثيل المجتمعي وشعور الأغلبية بالتهميش ويفاقم من الوضع أن المنظمات الشيعية تبرز بوصفها الأكثر قوة ونفوذاً وهو ما يرجع إلى أسباب عدة منها تركيز النسبة الأكبر من البطالة داخل الشيعة والتميز ضدّهم فضلاً عن عدم تمثيلهم سياسياً بقدر يوازي كثافتهم السكانية".

2 * البلوچ أو البلوش أحد الأعراق التي تسكن ما بين باكستان وإيران وجزء بسيط من أفغانستان وقد هاجر الكثير منهم إلى سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وغيرها من دول الخليج منذ وقت طويل، ويتميزون بلغتهم الخاصة التي مزيج بين عدة لغات منها العربية والهندية والفارسية، كما يتميزون بعادات وتقاليد خاصة بهم، ويدينون بالمذهب السني، كانت لهم مملكتهم الخاصة قبل أن تحتل إيران الجزء الغربي منها عام 1929م وباكستان الجزء الغربي المتبقي أثناء تقسيم الهند عام 1948م.

مشاكله الاجتماعية من الصياغ الطائفي، فيرى عبد الله رابي(27)1 في الحديث عن تهميش الكلدان* في العراق أن وجود كلدان يتقلدون مناصب إدارية في مختلف المستويات يرجع إلى أن هؤلاء ليسوا كلدانا لأنهم منتسبون أو موالون لأحزاب غير كلدانية مثل الحركة الأشورية أو المجلس الكلداني السرياني الأشوري وعليه سيخدمون مصالح أحزابهم ولا يمكنهم العزوف عن فلسفتها وكلا الحزبين لا يعترفان بالقومية الكلدانية في نظامهم الداخلي، فهم يحاولون بشتى الوسائل التأثير وإقناع الرأي العام في العراق أن الكلدان هم طائفة دينية أو مذهب ديني فهذا الإدعاء موجود داخل جميع الأحزاب الأشورية ويخلص عبد الله رابي،(28) إلى أن هذا المرشح لن يدافع على حقوق الكلدان المهمشين ويضيف أن الدولة تفرق في تقديم الخدمات بين القوى المسيحية أو الكلدانية أو الأشورية.

فالتابع الاضطهادي لهذه الطوائف القائم على سياسات اللا تكافؤ يؤدي في أحيان كثيرة إلى تكريس العداوة والتناحر في العديد من المجتمعات وفي أحيان كثيرة يدعمه المركز الطائفي حين ينزع أفراد الطائفة المغلوب على أمرها على مغادرة أرض الوطن، وهو ما ينتج عنه فقدان الوطن للعديد من الكوادر

البلوش* السنة الذين يعيشون بمنطقة الباطنة في عمان التي لا يتعدى أبناؤها بعض الحرف البسيطة كالحياكة والحدادة والنجارة والدباغة وجمع النفايات...، ويقعون بذلك موقع السخرية والاستهزاء ويوصفون أحيانا بأوصاف تحط من قيمتهم وكرامتهم.(25)

فهذا هو حال البلدان التي لا تتحقق الديمقراطية في تداولها السياسي فهي على نوعين: الأول ذات الأنظمة الدكتاتورية التي تعتبر كل الجماعات غير الموالية للنظام في موضع التهميش، وأما النوع الثاني هي تلك الحكومات التي تتعاطى مع الديمقراطية لكن بطريقة عبثية، حيث تحاول جماعات الأكثرية الاستحواذ على نظام الحكم ولو بتدبيرات تهديدية واستفزازية وتسلطية،(26) فتصبح بذلك الجماعات الأخرى مهمشة فكل جماعة سياسية أو دينية أو اجتماعية لم تحصل على حقوقها ومشاركتها الفعالة بإدارة البلد تشعر بالتميش، وبعبارة أدق أن الديمقراطية في البلدان النامية لم تستند على الأسس الصحيحة لتطبيقها فهي هشّة وقابلة نتائجها للتزوير طالما هناك الأكثرية المستنفذة.

وفي الحديث عن الطائفية وتأثيرها على أنظمة الحكم والسلوك السياسي بشكل عام نجد أن جل الدول العربية هي واقعة في هذا المشكل وخاصة الدول الشرقية منها، ولكن انعكاس هذا الوضع أو أخذه للمنحنى الاجتماعي وما يترتب عنه من تهميش للأقليات الطائفية لا يمكن الحديث عنه دون التطرق إلى النموذج العراقي والذي لا يكاد تخرج

1 * الكلدان من الاقوام السامية الذين يتحدثون باللغة الآرامية يعيشون في شمال العراق و جنوب شرقي تركيا و شمال غربي إيران.

على سبيل المثال والتي تحوز على كميات كبيرة من النفط وتشكل نسبة مهمة في إنتاج النفط العام بالمملكة، إلا أن أبناء هذه الطائفة لا يعرفون برامج تنمية تكون على قدر الثروات التي تزخر بها مناطقهم، (30) وهو ما يدفعهم للشعور بالظلم والتمييز فعادة ما تكون فرص الاستثمار والمشاريع تصل إلى مناطق فئة الأكثرية ويحرم منها مناطق أفراد الأقليات، (31) وفي ظل هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي المزري وافتقار مناطق الطوائف المهمشة إلى برامج تنمية حقيقية يلجأ أبناء هذه الطوائف إلى تبني أساليب للعيش خاصة بهم وتضمن لهم المحافظة على خصوصياتهم ويكُونون بذلك تجمعات منفصلة تكون مغلقة على ذاتها وبعيدة عن نمط الحياة العام، (32) وتتولد لأفراد هذه التجمعات النظرة العدائية للأطراف الأخرى نتيجة الحرمان وهو ما يؤدي بهذه المناطق لأن تكون مرتعا للجريمة والعنف نتيجة النظرة الناقمة على المجتمع بشكل عام. وفي أحيان كثيرة تتوجه مناطق الطوائف المهمشة إلى العمل مع أطراف خارجية التي ترى فيها المنفذ من الحرمان التنموي والتمييز الاجتماعي، مثل ارتباط شيعة السعودية بإيران، وكذلك ما يظهر على الوضع الحالي بين تركيا وإقليم كردستان في شمال العراق والمثير للدهشة أن تركيا تحافظ على موقفها الرسمي الداعم لسلامة الأراضي العراقية، وتدهور علاقات أنقرة ببغداد أكثر فأكثر إثر ما تسميه تركيا بالسياسات الطائفية التي اعتمدها حكومة العراق وتهميشه للطائفة

والأدمغة، وإن لم تتمكن من الخروج فعليا تخرج بأذهانها إما الاغتراب عن المجتمع والعزوف عن الخوض في الشأن العام أو اللجوء إلى العنف والعنف المضاد، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية، وفي أحيان أخرى تصل هذه الطوائف إلى حالة اليأس فتسلم بمنطق الغلبة لجماعة الأغلبية وتبقى راذخة لأمر الواقع وتنفصل عن المجتمع وتبقى بذلك خطط وبرامج التنمية ضعيفة على مستوى أماكن تواجدها.

ثالثا: التهميش في خطط وبرامج التنمية

يلعب انعدام المساواة بين أفراد الطوائف داخل البلد الواحد دورا هاما في زيادة درجة حدة الفوارق الاجتماعية والتمييز، وهو ما ينعكس على الحياة الاجتماعية بشكل عام، وينتقل في الأخير من الدائرة الاجتماعية إلى الدائرة الرسمية إذا ما زادت حدة هذا التهميش والتمييز في الحصول على بعض الامتيازات الممنوحة لجماعة ما دون باقي الجماعات، أو إبعاد جماعة ما مما قد تستفيد منه باقي الجماعات والتي سيكون رد فعلها يميل إلى العنف، فمناطق أبناء الطوائف المهمشة هي في الغالب أكثر المناطق تخلفا ولا تحوز على نصيب مقبول من برامج التنمية الوطنية، والمفارقة التي تزيد من تدمير أبناء الطوائف المهمشة أنه كثيرا ما تكون مناطقها تحتوي على ثروات طبيعية تسهم في رفع الدخل الوطني ولا تستفيد هي في المقابل من برامج التنمية، وهو ما تعرفه المناطق التي يقطنها الشيعة في المملكة العربية السعودية

تصل إلى حد المطالبة بالانفصال وهو ما يهدد الوحدة الوطنية ويصعب على هذه الأنظمة من إمكانية السيطرة عليه وتداركه، (35) نتيجة النظرة التدميرية للطائفة المهمشة منطقتها والحقد على الطائفة التي بيد أبناءها مقاليد توزيع المشاريع التنموية وإن كان السبب في الإبعاد ليس بالضرورة ذو خلفية دينية، إلا أن الحكم على التهميش يفهم على أنه ديني أو يوظف قصد الحشد والضغط على النظام وهو ما يُصعب من السيطرة على الجماهير المشحونة عقائدياً، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأسباب التي تؤدي إلى غياب التنمية في مناطق الأقاليم: (36)

- اهتمام النظام السياسي تنموياً بالمركز "العاصمة" وما حوله على حساب باقي مناطق الأطراف وهو ما يؤدي إلى خلق حواجز اجتماعية تؤدي إلى تقوقع الأقاليم على بعضها وبالتالي ظهور الاتجاهات الانعزالية والانفصالية.

- ضعف وسائل الاتصال والمواصلات بين أقاليم ومناطق الدولة الواحدة يؤدي إلى عزلها وصعوبة الوصول إليها.

- قيام بعض النظم السياسية باعتماد سياسات مركزية مفرطة لبعض الأقاليم وإتباع سياسات تنموية غير متوازنة كأن تتحمل بعض أقاليم الأقاليم ضرائب أكثر من غيرها.

- السياسات الاستعمارية السابقة التي خلقت فجوة بين الأقاليم الساحلية والداخلية بسبب قربها من موانئ التصدير وخطوط

السنية، وعلى عكس هذه المقاربة فهي تعزز اليوم علاقاتها بإقليم كردستان فحصة الإقليم من الصادرات التركية نحو العراق تناهز 70% ويشكل الإقليم أحد الأسواق للصادرات التركية في العام 2011 حيث بلغت التجارة بين الطرفين 7 مليارات دولار، (33) إذ شرعت الشركات التركية في مشاريع بناء واسعة النطاق ومن المتوقع أن تستفيد كثيراً من مشاريع إعادة الإعمار التي أعلنتها حكومة إقليم كردستان ومنها مشاريع البنى التحتية الحيوية للنقل وشركات الطاقة التركية على غرار شركة "غينيل انرجي" "Ghenel Enerjy" منخرطة انخرطاً فاعلاً في تطوير حقول النفط والغاز في كردستان العراق، وتكافح حكومة الإقليم التي تزخر بالنفط والغاز لتصدير هذه المواد بسبب الخلافات القائمة مع بغداد وتقدم المنطقة الفرصة لتركيا لتوسيع إمداداتها بالطاقة وتخفيف العبء عن ميزانيتها، (34) وهنا يكون تعلق أحد الأقاليم بأحد الأطراف الخارجية نتيجة لمعاناته من غياب برامج التنمية المحلية والبحث عن البديل خارج حدود الوطن يعصف بفكرة المواطنة والوطن، وتظهر أهمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي في ترسيخ فكرة المواطنة لما يجد الفرد نفسه مغيب ومهمش اجتماعياً واقتصادياً داخل وطنه، ويبرز من خلاله اختلال التوازن المجتمعي الذي قد يؤدي بدوره إلى تفجر الوضع وظهور العنف والعنف المضاد، خاصة إذا كانت المناطق التي تتواجد بها هذه الأقاليم الدينية ذات مكانة إستراتيجية كالمناطق الحدودية أو النفطية، قد

التنمية الاجتماعية بين فكرة المواطنة ومسألة الطائفية

- 6 - المختار محمد إبراهيم: التنمية والفساد في ظل تدهور القيم. عن موقع: 2fscemovepnp?mored=85/ly.com.derassat.www
- 7 - إعلان الأمم المتحدة "الحق في التنمية" الذي أكدته الوصية المعاصرة من إعلان برنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد ما بين 14 إلى 23 جوان 1993.
- 8 - عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 56.
- 9 - بسام محمد أبو حشيش: دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2010، ص 259.
- 10 - علي خليفة الكواري: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2001، ص 30.
- 11 - علي خليفة الكواري، نفس المرجع، ص 31.
- 12 - شبل بدران: مفهوم المواطنة. القاهرة: الهلال، العدد الأول، 2006، ص 85.
- 13 - عدنان الأمين وآخرون: إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان. ط 1، بيروت: دار الفارابي، 2009، ص 19.
- 14 - علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 33.
- 15 - علي خليفة الكواري، نفس المرجع، ص 34-35.
- 16 - مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 68.
- 17 - عبد الهادي الجوهري. دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي. مرجع سابق، ص 63.
- 18 - التجاني بلعوالي: الدعوة إلى ثقافة التنمية. عن موقع: www.ahwar.org/DEBAT/show.art.asp?aid=176151
- 19 - حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 233.
- 20 - التجاني بلعوالي، مرجع سابق.
- 21 - التجاني بلعوالي، نفس مرجع.
- 22 - دهام محمد دهام العزاوي: الأقليات والأمن القومي العربي. ط 1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 87.

المواصلات، وعدم انتباه الدولة لتلك الفجوات التنموية أو المماثلة في تداركها.

سياسة التهميش التي تتعرض لها بعض الطوائف سواء في الحصول على الحقوق والامتيازات كوظائف الشغل وتقلد بعض المناصب وغيرها، أو برامج التنمية التي تعنى بها المناطق بشكل عام تؤدي بأفراد الطوائف المهمشة إلى التذمر والعدائية نحو المجتمع، وهنا يكون على النظام السياسي لزاما العودة والتراجع في سياساته والرجوع إلى فكرة العدالة التوزيعية وتفادي بأي حال من الأحوال الدخول في الأزمة التوزيعية التي في بعض الحالات تفسر على أنها توزيع للقيم والمكانات بين الجماعات وليس مفهوما اجتماعيا محايدا ناتجا عن اللامبالاة وعدم الإدراك،

الهوامش:

- 1 - كمال التابعي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية. ط 1، القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 59.
- 2 - عبد الباسط، محمد حسن: التنمية الاجتماعية. ط 2، القاهرة مكتبة وهبة، 1988، ص 95.
- 3 - علي الكاشف: التنمية الاجتماعية: مفاهيم وقضايا. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 27.
- 4 - ثناء فؤاد عبد الله: الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 13.
- 5 - ياسر عسان: المعلوماتية والتنمية الاجتماعية. مجلة الحوار المتمدن الالكترونية. artas?aid=37716.show/debat.org.ahewar.www

- 23 - محمد عز العرب: الأزمة السياسية في البحرين تعثر الديمقراطية وترسيخ الطائفية. عن موقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles?serial=719017&eid=7887>
- 24 - محمد عز العرب، نفس المرجع.
- 25 - دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 87.
- 26 - عبد الله رابي: من يقف وراء تمهيش الكلدان. عن موقع: <http://articales/com.akkad2.php?action=vie&id=4698>.
- 27 - عبد الله رابي، نفس المرجع.
- 28 - عبد الله رابي، نفس المرجع.
- 29 - دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 90.
- 30 - حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مرجع سابق، ص 229.
- 31 - دهام محمد دهام العزاوي: مرجع سابق، ص 75.
- 32 - ناصر حامد: إشكاليات الهجرة على الاتحاد الأوروبي. عدد 159، القاهرة: السياسة الدولية، 2005، ص 192.
- 33 - احتدام الصراع النفطي والاقتصادي بين بغداد واربيل. عن موقع: <http://alamiya.org/index.php?option=18806>.
- 34 - نفس المرجع.
- 35 - حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 239.
- 36 - الهادي دوش: المواطنة ومسألة الأقليات: دراسة تحليلية نظرية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 116.

